

قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر

د. علي لزعر

المركز الجامعي سوق أهراس

Résumé	المخلص
<p>Le présent travail tente d'aborder l'enseignement supérieur et sa relation avec le délicat problème de chaumage. Nul n'ignore le rôle important que joue l'enseignement supérieur dans le développement et de lui dépend en définitive la réussite en vue de toute réforme. Cette étude essaye de mesurer l'influence de l'enseignement supérieur sur le taux de chaumage en Algérie. L'aspect synchronique que revêt les données statistiques utilisées, issues des différents recensements de population et des enquêtes main-d'œuvre au niveau national, permet de réaliser l'objectif qui vise, dans la première étape à suivre l'évolution des effectifs des étudiants et des taux de chaumages en vue de dégager quelques grandes tendances, la deuxième étape consiste à mesurer l'influence des effectifs des étudiants inscrits sur le taux de chaumage et finalement l'analyse les résultats de la relation aide à cerner le phénomène étudié.</p>	<p>يناقش الموضوع التعليم العالي وظاهرة البطالة ولا يخفى على أحد أن نجاح كل إصلاح يتوقف على التعليم العالي نظرا لدوره الريادي في تحقيق التنمية. وتهدف هذه الدراسة لقياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر، ويسمح المظهر الزمني لبيانات التعدادات السكانية المتعاقبة وبحوث اليد العاملة المتوفرة على مستوى الوطن بتتبع تطور أعداد الطلبة المسجلين ومعدلات البطالة من أجل تحديد بعض الاتجاهات وقياس تأثير أعداد خرجي التعليم العالي على معدل البطالة الشيء الذي يساعد على تحديد العلاقة، تحليل وتفسير ظاهرة البطالة المستعصية.</p>

مقدمة

لقد كان الفكر السائد يؤكد على أن جوهر التنمية يكمن في تكوين رأس المال العيني الثابت على نحو تراكمي وهو اصطلاح يعني تعاضم الأصول الإنتاجية¹ (مشيدات، معدات، آلات، وسائل اتصالات، نقل.. الخ) وأن الأموال تخلق التنمية إذا استثمرت في رأس المال البشري إذ لا يزيد الإنتاج إلا بزيادة حجم الأصول الإنتاجية فيه. وهي نظرة تجعل للتعليم العالي دورا أساسيا في تحديد مستقبل أية الدول لكونه من الأسباب الهامة لتقدمها، كما أن تجويده شرط ضروري للتراكم المعرفي وازدهار حركة البحث والتطوير الشيء الذي يساعد على تحسين درجة كفاءة مخرجاته في مختلف المهن. وفي ظل هذا التوجه يعتبر التعليم المحرك الأساسي لتنمية قدرات الموارد البشرية ويعمل إلى جانب التدريب إلى رفع مهارات القوى العاملة وتعدد مجالات العمل فتنوع فرص الاختيار المتاحة أمام الفرد وبالتالي يحرر نفسه ويساهم في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمثل الهدف الأساسي من وراء التوسع في التعليم وتوجيه موارد ضخمة لهذا القطاع في الارتقاء بمستوى تعليم السكان عامة وقوة العمل بشكل خاص. وفي العالم توجد نماذج لدول أجنبية تظهر أن سبل التقدم و التنمية تتحقق بزيادة التوسع في التعليم

الجامعي والعالي مع كونه انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المسجلين بهذه المرحلة التعليمية مع الأخذ في الاعتبار الارتقاء بالمناهج التعليمية². وقد أوضح البنك الدولي أن السبب وراء تقدم دول جنوب شرق آسيا (قبل أزمته عام 1997) يرجع إلى عوامل أربعة تتمثل في تكوين رأس المال البشري وزيادة نسبة التعليم العالي بشكل خاص، ارتفاع كل من معدلي الادخار والاستثمار وكفاءة الاستثمارات من حيث التخصص بين القطاعات.

تعود بدايات اقتصاديات التعليم إلى كتابات آدم سميث³ حيث بين أهمية التعليم واعتبره عنصرا فعالا في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا، ويعده أكد أفراد مارشال⁴ على أن أكثر أنواع الاستثمارات قيمة ما يستثمر في البشر إلا أن بداية الاهتمام الجاد بهذا العلم كانت في مطلع الستينيات من القرن الماضي⁵. ومنذ ذلك الحين أكدت برامج الأمم المتحدة الإنمائية في 1998 و2003⁶ على ضرورة الاعتناء بالتعليم وإصلاح منظومته لما له من فوائد جمة تعود على حياة الفرد و المجتمع. وفي هذا المجال سلطت الدراسات التطبيقية الضوء أساسا على تحليل البطالة واعتبرتها مشكلا يهدد المجتمعات المعاصرة⁷ و حاولت تحديد علاقة هذه الظاهرة بكل من التشغيل⁸ والتعليم⁹ ووضع أساليب معالجتها¹⁰، كما ركزت على التناقض بينها وبين التعليم العالي موضحة أن الإنفاق الكبير على التعليم مصحوب بعائد صغير¹¹. وفي داخل الوطن يكفي الرجوع إلى مختلف دراسات الديوان الوطني للإحصائيات¹² حول وضعية قطاع التعليم وعلاقة هذا القطاع بالاقتصاد، وركزت هذه الدراسات على عدد من المتناقضات تمثلت في التحيز لمرحلة تعليمية محددة، التركيز على منطقة سكنية دون أخرى، التفوق في الانتساب لصالح الذكور على حساب الإناث، إعطاء الأولوية لمرحلة تعليمية.. الخ. وقد طرحت إحدى الدراسات التطبيقية¹³ منهجا لعلاج التناقض بين التعليم العالي وسوق العمل يعتمد على حوافز الطلاب، الآباء، الأساتذة، الموظفين وتسليط الضوء على دور القطاع الخاص بالإضافة إلى إصلاح آليات السوق لتوسيع الطلب على العمالة بحيث يهدف الإصلاح في النهاية إلى تصحيح فشل السوق بالتأكيد على كفاءة التعليم.

لقد أثرت التحولات العالمية في مختلف المجالات على دور الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ونتيجة لذلك اتجهت الجزائر مثلما هو الحال في كثير من البلدان نحو اقتصاد السوق وأصبحت مشكلة البطالة المرتبطة بالعديد من المتغيرات والتي من أهمها مستوى التعليم تدعو للاهتمام بمسألة تأثير التعليم العالي على معدل البطالة. وتتوقف معرفة ذلك على العديد من العوامل أهمها مدى توافق أعداد ومهارات الخريجين مع احتياجات سوق العمل في الاقتصاد القومي.

وفي الجزائر أسفرت سياسات التعليم المتبعة منذ خروج المحتل عام 1962 عن الزيادة المستمرة في أعداد المنتسبين لمختلف مراحل التعليم واستطاعت في أقل من نصف قرن أن تحتل موقعا متميزا في مجال التعليم العالي حيث ارتفع عدد الطلبة المسجلين من 2837 طالب في 1962 إلى أكثر من مليون طالب في 2008 بزيادة وصلت 22466 تسجيلا جديدا في كل السنة لترتفع بذلك نسبة التعليم العالي من 0.4 % في 1962 إلى 10.75 % في 2008 لنفس الفترة. ورغم التطور الإيجابي لا تزال الحاجة إلى

رفع نسبة التعليم العالي باعتبارها منخفضة مقارنة ببلدان أخرى، فقد وصلت هذه النسبة في الأردن¹⁴ 26.6 % في الفترة 1991-1999 وترتفع في الولايات المتحدة لتبلغ 59.6 %.

وكما هو معروف فإن للتعليم العالي آفاقا واعدة وهذا ما جعله موضع اهتمام الحكومات

المتتالية باستمرار، ونتيجة الالتحاق المتزايد تضاعفت البنية القاعدية لهذا القطاع حتى أصبحت تشتمل على شبكة من 36 جامعة، 13 مركزا جامعيًا، 16 معهدا وطنيا للتعليم العالي، 5 مدارس عليا للأساتذة و 7 مدارس تحضيرية في الوقت الحالي. ولتلبية حاجة التأطير الملحة في البداية تم الاعتماد على التعاون الخارجي مع إرسال البعثات العلمية إلى مختلف الدول ليعود أعضائها فيضطلعوا بالتدريس فيها ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي اضطلعت الجامعة الجزائرية بهذه المهمة. ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتضاعف حصة الميزانية المخصصة لهذا القطاع التي احتلت رتبة الصدارة مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى¹⁵. ويعكس هذا التطور التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد وقد عُرف عقد الثمانينيات بعقد التنمية المفقود وشهدت سنوات التسعينيات تحسنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي بدأت ثمارها تظهر بشكل ملموس منذ عام 2000.

ورغم ما حققه نظام التعليم العالي في الجزائر من تقدم كبير من انتشار التعليم، فتح كل الفروع وتخصصات البحث العلمي وتخريج أعداد كبيرة ومتزايدة باستمرار إلا أنه لم يمد سوق العمل بكمية ونوعية الخريجين المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ورغم الزيادة المعتبرة تبقى نسبة التعليم العالي منخفضة وتبقى الحاجة ملحة لرفعها بزيادة أعداد المسجلين كما و نوعا في كل التخصصات. ومن جانب آخر يحفز التعليم العالي الخريج في الواقع على السعي وراء وظيفة في قطاع الصناعة وقطاع الأعمال الحديث والذي يوظف عددا قليلا نسبيا من الأفراد يحتاجهم العمل بالفعل وبذلك تصبح بقية حاملي الشهادات عاطلين. وبهذا المعنى فإنه كلما انتشر التعليم العالي في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا بشكل خاص كلما ترتب على ذلك ازدياد حدة البطالة وينتج عن ذلك في النهاية فقدان العلاقة بين التعليم وسوق العمل الشيء الذي يؤدي إلى التساؤل حول انخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم كمؤشر على مدى قدرة النظام التعليمي على تهيئة الطلاب للقيام بدورهم المستقبلي في المجتمع قياسا بفرص العمل والكسب المتاح أمامهم.

فرضية وأهداف الدراسة

تأتي ضرورة دراسة العلاقة بين التعليم وسوق العمل من خلال علاقة نظام التعليم العالي بمعدل البطالة المتمثل في العلاقة بين خريجي التعليم العالي والطلب عليهم عن طريق سوق العمل. وتفترض الدراسة أن متغير التعليم يقتصر على خريجي الجامعات والمعاهد الوطنية العليا من 1982 إلى 2008 كما تعتمد على معدل البطالة المعلن في الإحصائيات الرسمية. أما الفرضية الأساسية فتقوم على علاقة سلبية بين التعليم العالي و البطالة بمعنى أنه كلما زاد مستوى التعليم

نوعا وكما كلما انخفض معدل البطالة. وتهدف الدراسة إلى تقدير العلاقة بين التعليم ومعدل البطالة وتحليلها بهدف توضيح أن عملية إصلاح التعليم يجب أن لا تقتصر على زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا وتضاعف أعداد الأساتذة وإصلاح المناهج بل يتعداه إلى ضرورة إعادة النظر في حوافز الطلاب والآباء والأساتذة ومختلف أنواع مجموعات الموارد البشرية المترابطة والمتفاعلة فيما بينها بصورة متكاملة في المؤسسة الجامعية وإصلاح الأسواق وخاصة سوق العمل بما يخدم الهدف النهائي من أجل زيادة الطلب على العمالة وتوافق مخرجات عملية تعليم مع احتياجات سوق العمل. كما تحاول تقديم حزمة من الاقتراحات تهدف لمعالجة أوجه القصور لكي يتم تحسين نظام التعليم و جعله أكثر اتساقا مع طلب سوق العمل في الاقتصاد الوطني. ولهذا الغرض جاء تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور تتمثل في حركة التوسع الكمي في التعليم العالي، ظاهرة البطالة في الجزائر، مخرجات التعليم في الاقتصاد الجزائري، قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة ومن الطبيعي أن يساعد ما تقدم على استنتاج كل ما من شأنه أن يلبي حاجة المجتمع ويعمل على تنمية اقتصاد الوطن.

1- حركة التوسع الكمي في التعليم العالي

يتعلق الأمر هنا بتطور تسجيلين الطلاب في التعليم العالي في مرحلتي التدرج وما بعد التدرج في الجامعة الجزائرية حيث تظهر بيانات الوزارة الوصية تضاعف العدد الإجمالي للمسجلين على مستوى الوطن بـ 10.8 مرة في الفترة الفاصلة بين 1982 و 2008 ليتعدى بذلك عدد الطلاب المسجلين الجدد كل سنة جامعية 36 ألف طالب (الجدول رقم 1). ويبرز التطور الارتفاع المستمر في أعداد الطلاب ويتخلل هذا الاتجاه اهتزازات تميز نسبة الزيادة (بين 0.63 % و 18.63 %) بين السنوات. أما أكبر نسبة زيادة سنوية فقد سجلت بين 1984 و 1986 ثم في الفترة 1990 و 1999 وبعدها في السنوات 2001، 2002 و 2004.

أما التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج فقد عرف نفس التوسع وتضاعف عدد المسجلين بـ 3.45 مرة وبذلك بلغ متوسط الزيادة السنوية 3188 تسجيلا جديدا كل سنة في الفترة بين 1996 و 2008.

وتبين هذه المعطيات التحسن الملحوظ في التحاق الطالبات بالجامعة خلال الثمانينيات واستمر تزايد عددهن إلى أن فاق عدد الذكور في نهاية التسعينيات من القرن الماضي. ويفسر التحسن ثم التفوق في نسبة الطالبات إلى مجموع الطلبة زيادة الوعي بأهمية مشاركة المرأة في التنمية وزيادة الاهتمام بدورها و تعليمها للمشاركة في رأس المال البشري الذي يمثل العمالة الماهرة و التي تأتي على رأس قائمة العمالة في الاقتصاد الجزائري.

ويظهر تطور توزيع التسجيلات أن التعليم العالي يعاني من مشاكل في توجيه الطلبة والتي أخذت في التفاقم منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي حيث أصبح عدد الطلاب في كليات العلوم الاقتصادية و الحقوق والعلوم الإنسانية في تزايد مستمر على حساب كليتي العلوم وعلوم المهندسين¹⁶، هذا بالإضافة إلى مشكلة فتح فروع وتخصصات في مؤسسات جامعية حديثة النشأة في الوقت الذي تعاني فيه هذه

التخصصات من تراجع كبير في الإقبال على التسجيل فيها في الجامعات الكبيرة. ورغم الجهود المبذولة باستمرار ومحاولة ترسيخ عدالة نظام التعليم يلاحظ وجود خلل واضح في هيكل المراحل التعليمية المختلفة والمتمثل في التحيز لصالح التعليم العالي على حساب التعليم الأساسي.

-جدول رقم 1-

تطور إجمالي الطلبة المسجلين في التدرج و ما بعد التدرج في الجزائر بين 1982 و 2008.

السنة	عدد الطلاب بالألف		السنة	عدد الطلاب بالألف	
	نسبة ما بعد التدرج	إجمالي المسجلين		نسبة ما بعد التدرج	إجمالي المسجلين
83/82	95.9	302.495	97/96	-	5.60
84/83	104.3	357.641	98/97	-	5.07
85/84	111.9	391.922	99/98	-	4.91
86/85	132.1	428.841	00/99	-	4.87
87/86	154.7	488.617	01/00	-	4.61
88/87	173.8	569.929	02/01	-	4.57
89/88	180.8	616.272	03/02	-	4.26
90/89	195.3	653.201	04/03	-	4.63
91/90	207.8	755.463	05/04	-	4.45
92/91	236.4	780.841	06/05	-	4.84
93/92	257.4	864.122	07/06	-	5.03
94/93	251.0	945.128	08/07	-	5.32
95/94	252.6	1035.368	09/08	-	5.69
96/95	267.3			-	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، السلسلة الإحصائية (1970 - 1996) نشرة 1999 و المجموعة الإحصائية السنوية رقم 19 نشرة 2001 الجزائر و إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

2- ظاهرة البطالة في الجزائر

أولاً- مفهوم البطالة:

في العادة يتم تصنيف القوة البشرية من خلال الأسئلة المتعلقة بالمهنة في كل من التعداد العام للسكان والسكنى وبحوث اليد العاملة السنوية. ويُعرف مكتب الشغل الدولي¹⁷ البطالة على أنها وجود قوة عمل راغبة وقادرة على العمل وتبحث و لا تجد فرصة عمل وأن البطال هو كل فرد تعدى سن محددة يكون دون عمل ليس له وظيفة وهو مستعد للعمل في وظيفة مأجورة أو غير مأجورة¹⁸ ويبحث عن عمل خلال فترة الإسناد.

وفي الجزائر يطابق مفهوم البطالة المفهوم المعتمد من طرف مكتب الشغل الدولي ويتم تصنيف السكان النشطين في الوقت الراهن على أساس ساعات العمل في فترة الإسناد المحددة بالأسبوع الذي يسبق الاستجواب. ويرتبط الدخول في النشاط بالعمر أدناه 16 سنة وأقصاه 59 سنة وفي عملية الحصر يتم استبعاد من أعمارهم أقل من

16 سنة والعجز والمرضى كما يتم طرح رجال القوات المسلحة وعليه يتشكل السكان النشطين من:

$$PA = OCC + Chom$$

حيث يمثل:

PA السكان النشطون في الوقت الراهن وتشمل كل من مارس نشاط اقتصادي على الأقل ساعة خلال أسبوع الإسناد حتى ولو صرح بأنه من دون عمل ويبحث عن عمل أو هو في الخدمة الوطنية.
OCC تشمل كل من صرح بأنه شغل نشاط اقتصادي خلال أسبوع الإسناد ولو صرح بأنه بطال في الأصل، ربة بيت أو أي غير نشط آخر أو أنه مدعو للخدمة الوطنية.
Chom كل فرد قادر على العمل صرح بأنه في سن النشاط و يبحث عن عمل وقام بإجراءات ومستعد للعمل وليس له نشاط خلال أسبوع الإسناد.

أما معدل البطالة فيلخص العلاقة بين النشطين والبطالين ويقاس عدد الأفراد دون شغل لـ 100 نشط عمره 16 سنة فأكثر. وعند الحديث عن البطالة فإنه يصعب تحديد حجم البطالين بصورة تعكس الواقع لكون بيانات التعداد وبحوث اليد العاملة السنوية في الجزائر قاعدة عمل تعتمد على تصريحات المستجوبين وبذلك تعتبر غير كافية لحصر مجموعات البطالين. ومن جانب آخر يغلب استعمال معدل النشاط الخام لقياس مستوى النشاط الاقتصادي والذي تمثل طريقة حسابه مساوئ تتصل بكل من شدة الظاهرة والبنية العمرية للمجتمع السكاني الأصلي. ويضاف إلى ذلك أن الإحصاءات الرسمية تدرج في حال الكساد عددا كبيرا من الأفراد ممن لا يجدوا وظائف لكل الوقت بل لبعض الوقت فقط ضمن العاملين "عمالة ذات التشغيل الناقص" وهو ما لا ينعكس في معدل البطالة، كما أن إحصاءات العمالة لا تسجل فئة العمال القادرة والراغبة في العمل وتعمل لطول الوقت في القطاع غير الرسمي بل تدرجهم ضمن عدد العاطلين مما يظهر معدل البطالة على أنه مرتفع عما يجب أن يكون في الحقيقة.

ثانيا- تطور معدل البطالة في الجزائر

لقد تغيرت حدة مشكلة البطالة مع الزمن وتظهر البيانات الرسمية أن قيمة معدل البطالة وصلت في أول تعداد عام للسكان والسكنى 1966 إلى 32.9 % ثم اتجهت نحو الانخفاض لتبلغ 22.0 % في تعداد 1977. وخلال فترة الدراسة (الجدول رقم 2) عرفت قيمة المؤشر تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض فبينما لم تتعد حاجز 10 % خلال سنتي 1984 و 1985 اتجهت للارتفاع بقوة بين 1986 و 2000 لتقترب في نهاية فترة الدراسة من القيمة المسجلة في تعداد 1966 وأخذت بعدها في الانخفاض حتى وصلت 11.3 % في 2008.

تمس البطالة أساسا الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة وقد ارتفعت نسبتهم 75 % من مجموع البطالين في 2008 بينما كانت تتراوح بين 70 و 73 % في الفترة

بين 2003 و2007. وبلغت نسبة البطالة عند الإناث 25.8 % ولدى الذكور 74.2 % في 2008 والملاحظ أن قيمة هذه المؤشرات تطرح فكرة اندماج الشباب في الحياة العملية بقوة.

وعند خرجي التعليم العالي بلغت نسبة البطالة 20 % تقريبا من مجموع البطالين في 2008. وحسب الجنس بلغت نسبة البطالة 46.8 % من مجموع البطالة عند الإناث و10.5 % من مجموع البطالة عند الذكور.

ومن خرجي التعليم العالي من يفضل البطالة عن العمل الذي لا يتناسب مع طموحه وآماله بعد قضاء فترة طويلة في التعليم وتمثل نسبة هؤلاء 18.1 % في 2008. وقد عرفت هذه المواقف تراجعا منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي حيث كان الفرد يرفض كثيرا من الأعمال التي يمكن أن يقوم بها بمفرده أو في مساعدة أفراد أسرته بمجرد حصوله على مؤهل متوسط ناهيك عن خريج الجامعة الذي يرفض الكثير من الوظائف لكونها غير مقبولة من الناحية الاجتماعية لأسباب عديدة (الخوف من سخرية الغير، الخشية من عدم إيجاد شريك حياة.. الخ). ويترتب على ذلك بقاء خريج الجامعة في حالة بطالة في انتظار الوظيفة الحكومية التي أصبحت لا تأتي قبل سنوات طويلة رغم وجود ندرة في اليد العاملة غير المتعلمة أو غير المدربة.

وتوضح النتائج بحوث اليد العاملة السنوية ارتفاع نسبة البطالين من خريج التعليم العالي ممن يقبلون الوظيفة مهما كانت ظروف العمل إلى 81.9 % في 2008 الشيء الذي يبرز التغير في اتجاهات خريج التعليم العالي في البحث عن العمل. وتتمثل هذه الظروف في العمل الأقل من المؤهل المهني، الأجر القليل، البعد عن مقر السكن أو حتى خارج الولاية، صعوبة العمل، عمل غير صحي أو عمل في أي قطاع نشاط آخر. وتتراوح نسبة قبول الوظيفة حسب هذه الظروف بين 46.1 % إلى 81.9 %. ويرتفع متوسط مدة البحث عن الشغل إلى 22.3 شهرا عند الإناث و23.6 شهرا عند الذكور.

-جدول رقم 2- تطور معدل البطالة في الجزائر منذ 1982.

السنة	معدل البطالة (%)						
1982	16.3	2000	21.2	1991	16.3	1982	29.77
83	13.1	01	23.8	92	13.1	83	27.3
84	8.7	02	23.15	93	8.7	84	26.4
85	9.7	03	24.36	94	9.7	85	23.7
86	17.8	04	28.1	95	17.8	86	17.7
87	21.4	05	27.99	96	21.4	87	15.3
88	22.6	06	26.41	97	22.6	88	12.3
89	18.1	07	28.3	98	18.1	89	13.8
90	19.7	08	29.31	99	19.7	90	11.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات التعداد العام للسكان و السكنى في 1966، 1977، 1987، 1998 و 2008 في الجزائر و سلسلة أبحاث اليد العاملة السنوية بين 2000 و 2008.

3- مخرجات التعليم العالي في الاقتصاد الجزائري

تعكس ضخامة حصة الاعتمادات المفتوحة المخصصة لتنفيذ برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الميزانية الإجمالية للدولة منذ 1971¹⁹ أولوية القطاع كمعول عليه في تحقيق التنمية الشاملة. وقد أوجدت سياسات التعليم منذ 1962 عوامل ساعدت على تزايد الطلب الفردي على التعليم منها تشجيع مجانية التعليم في كل المراحل والتزام الدولة بتعيين خريجي التعليم المتوسط الفني والعالي و تحديد الأجور على أساس المؤهل التعليمي على إقبال الأفراد على استكمال الدراسة إلى المرحلة الجامعية. وقد أفرز هذا الواقع حلقة مفرغة تدور بين الإقبال على التعليم بكثافة وتفاقم مشكلة البطالة مما أدى بالحكومات المتتالية باللجوء إلى التوسع التعليمي لاستيعاب المتعطلين وتعويضهم عن البطالة. وهكذا أصبح التعليم العالي الملجأ الأخير لعدد كبير من المتعطلين المؤهلين يؤجلون به مواجهة مشكلة التعطل الشيء الذي جعل من الانتقال إلى مرحلة تعليمية عالية تصعبا للحد الأدنى من المؤهلات التعليمية بدلا عن التعطل²⁰.

ومن المعروف أن التعليم في الجامعة يزيد من آمال الخريجين إلى درجة أنه يصعب تلبية طلباتهم أما في الحقيقة فقد يُعلم التعليم الخريجين المهارات التي لا تتماشى مع متطلبات السوق والاقتصاد الوطني وقد يغرس ذلك في نفوسهم المواقف أو السلوك الخاطئ. كما قد يركز التعليم على تخصصات معينة فينزل الخريج إلى سوق العمل بمهارات لا تتناسب مع احتياجات السوق كما هو الحال عند كثير من خريجي الكليات النظرية و بعض الكليات العملية.

ونتيجة التوسع في الإقبال على الكليات تخرجت دفعات كبيرة جدا من حملة الشهادات الجامعية والذين لا يمكن استيعاب أغلبهم في مؤسسات القطاع العام و الخاص، وإن حصلوا على تعيينات فإن الغالبية منهم سوف يُنجز حجم عمل أقل من الحجم الذي يمكن أن يقوم به كل واحد منهم بالفعل وهي حالة توجد على نحو ما مكانا للبطالة المقنعة. وقد انتشر هذا النوع من البطالة في حقبة الاقتصاد الموجه التي امتدت حتى 1989 ويحدث هذا كذلك في المجتمعات التقليدية حيث يقوم أفراد الأسرة الواحدة بالعمل في الزراعة سويا. وعلى هذا النحو تظهر البطالة المقنعة كحالة يتكدس فيها عدد من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود فائض في العمالة يبدو من الناحية الفعلية لا يعمل ولا يضيف شيئا للإنتاج تقريبا بحيث إذا سُحب من مكان عمله فإن حجم الإنتاج لا ينخفض.

وفي الواقع، يحفز التعليم الفرد المتعلم على السعي وراء وظيفة في قطاع الصناعة وقطاع الأعمال الحديث والذي يوظف عددا قليلا نسبيا من الأفراد الذين يحتاجهم العمل بالفعل وعندها يصبح بقية الحاصلين على شهادات جامعية عاطلين. وبهذا المعنى فإنه يترتب على انتشار التعليم العالي ازدياد حدة البطالة السافرة وبذلك يُحول التعليم البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة بشكل خاص في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا.

وتعتبر البطالة السافرة أخطر أنواع البطالة ويعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة والتي تعني وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، الراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى وقد تطول مدتها الزمنية أو تقصر. ولقد عرف عدد البطالين الذين لم يسبق لهم العمل وهم يبحثون عن عمل زيادة معتبرة منذ 1970²¹ أما عدد البطالين الذين سبق لهم العمل وهم يبحثون عن عمل فقد سجل تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض. ومن الطبيعي أن يزيد تضافر هذين العنصرين من الحجم الكلي للبطالة وهو ما تؤكد قيمة معدلات البطالة بعودتها إلى الارتفاع بعد تسجيل انخفاض هام. وقد يأخذ هذا النوع من البطالة في الجزائر شكلا من الأشكال التالية:

- البطالة الإجبارية وتنوعي الطرد من العمل بشكل جبيري وهي حالة تسريح العمال مثلما حدث في كثير من المؤسسات الاقتصادية الوطنية في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

- البطالة الهيكلية حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. وتؤدي إلى إيجاد تعطل يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني بسبب حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو تنقل الصناعات إلى أماكن توطن جديدة.

- البطالة الاحتكاكية وتحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة. وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص عمل.

- البطالة الدورية تصاحب النشاط الاقتصادي والذي تنتابه بجميع متغيراته فترات صعود وهبوط دورية "تسمى التقلبات الاقتصادية" تزيد في فترة الرواج وتقل وتزيد هذه البطالة في حالة الكساد والركود. وفي هذه الحالة لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف رغم الرغبة في العمل والقدرة عليه وقبول مستوى الأجر السائد كما قد يحدث هذا الشكل في حالة الكساد الدوري.

- البطالة الموسمية: ترتبط بأنشطة اقتصادية موسمية وتكون في مجال التعليم في فصل الصيف والأنشطة الزراعية التي تتسم بموسم إنتاج تليه فترة بطالة مؤقتة حتى بداية إنتاج محصول آخر.

- البطالة الاختيارية: حالة يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته وترتبط عادة بذوي المؤهلات العليا حيث يختار البطال التعطل لعدم تناسب العمل مع مؤهلاته أو لانخفاض الأجر أو لتفضيل وقت الفراغ (مع افتراض وجود مصدر للرزق) أو البحث عن عمل أفضل يتناسب مع المهارات.

4- قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة

لقد تم استخدام معادلة الانحدار البسيطة لقياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر.

$$Y = aX_i + b$$

حيث يمثل Y معدل البطالة
 X إجمالي الطلبة في الجامعة الجزائرية
 a معلمة
 b ثابت المعادلة

بالتطبيق على بيانات الجدول رقم 1 و الجدول رقم 2 جاءت النتائج على النحو التالي:

$$Y_C = 2.07701X_i + 12.33488 \quad \text{- معادلة خط الانحدار}$$

$$R^2 = 0.81349 \quad \text{- معامل التحديد}$$

$$t_b = 6.298452027 \quad \text{- اختبار المعنوية لتقدير المعالم}$$

$$t_a = 10.44238443$$

- يشير ارتفاع معامل التحديد إلى ارتفاع القوة التفسيرية لمعطيات إجمالي عدد الطلاب كسبب لمعدل البطالة أي أن قيمة معامل التحديد مرتفعة بسبب ارتفاع القوة التفسيرية للتعليم في تفسير التغيرات في معدل البطالة إلا أن هذه القوة لا تلغي أهمية تأثير العوامل المفسرة الأخرى في قيمة هذا المعدل.

- لقد أوضحت نتائج تقدير دالة الانحدار بين التعليم العالي ومعدل البطالة أن العلاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد عدد المسجلين في التعليم العالي كما نوعا كلما زادت البطالة وهو عكس ما افترضته الدراسة من علاقة عكسية بين التعليم العالي والبطالة بمعنى أنه كلما زاد مستوى التعليم نوعا وكما كلما انخفض معدل البطالة. كما أن العلاقة جاءت معنوية حيث أن t_b و t_a تتجاوز $t = 2.060$ الجدولية بدرجات حرية 25 عند مستوى معنوية 5 % مما يسمح باستنتاج أن كل من a و b معنوية بمستوى دلالة 5 %.

5- تلبية حاجة المجتمع و تنمية الاقتصاد: الاستنتاجات

يسهم التعليم في تقدم المجتمع بزيادة رأس المال البشري باعتباره أحد أهم عوامل التنمية. وتتجلى قدرة أي نظام تعليمي في إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل ومسايرة التبدلات

الدائمة في هذه الاحتياجات. والجزائر تتوفر على نظام تعليم عالي بشكله الحديث وتخصص لتنفيذ برامج مبالغ ضخمة ومنتزاة باستمرار حيث يكلف تكوين الطالب الواحد خلال 16 سنة على الأقل (من بداية المرحلة الابتدائية إلى نهاية الدراسة الجامعية) من ميزانية الدولة الكثير ومع ذلك نذل البيانات الرسمية على أن التعليم العالي مصحوبا بعائد صغير ويتجلى ذلك في:

- توسع التعليم العالي باستقبال أعداد متزايدة من الطلاب كل سنة وقد ترتب على ذلك تضخم في مخرجاته.

- توسع القبولات في كليات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية على حساب كليتي العلوم وعلوم المهندس.
- قيام مؤسسات جامعية بفتح فروع جديدة تشكو من عدم الإقبال عليها في مؤسسات جامعية أخرى.
- لا يوجد لأغلب التخصصات العلمية والهندسية فرص عمل حقيقية في المجالات التطبيقية إلا بحدود ضيقة جدا. والحقيقة تخرج الجامعة الجزائرية أكاديميين من حملة الشهادات العليا ولا يوجد بحث حقيقي جزائري يمكن تطبيقه محليا.
- تفوق نسبة تسجيل الطالبات مثلتها عند الطلبة منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي وهو مؤشر على زيادة الوعي بتعليم الأنثى، مساهمتها في الاقتصاد ومشاركتها في كل مجالات الحياة كما أن لتراجع نسبة تسجيل الذكور انعكاسات خطيرة تطال الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تزايد إقبال الإناث على التعليم العالي غير مصحوب بانخفاض في نسبة البطالة مقارنة بالذكور. ويظهر ارتفاع نسبة البطالة 46.8 % من مجموع البطالة عند الإناث في 2008 وجود تناقض بين متغير إقبال البنات على التسجيل والانخراط في الحياة النشطة. وعلى العموم أدى التوسع الحاصل إلى عدم التناسب النوعي والكمي لمخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل.
- البطالة ظاهرة اقتصادية يعاني منها اقتصاد السوق وهي شكل من أشكال الهدر في الموارد البشرية وما دامت الجزائر تواجه مشكلة البطالة بين المتعلمين فإن الخسارة تتعاظم لفقدان القوى العاملة المعدة والمدرّبة علي مهن رفيعة المستوى.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من البطالة السافرة والتي تتسم بالبطالة الهيكلية، الدورية، الاحتكاكية، الموسمية، الإجبارية وحتى الاختيارية. وقد يفسح عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب هذا الفائض التعليمي المجال أمام تسابق دول أخرى على الاستفادة من هذه القوة العاملة المؤهلة.
- أدى كل من تخلي الحكومة عن سياسة تعيين الخريجين وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب آلاف الخريجين العاطلين غير المؤهلين تأهيلا يتفق مع احتياجات السوق، وجود قطاع خاص شبه عاجز واستثمارات أجنبية لا تكاد تذكر إلى تفاقم مشكلة البطالة وهو ما يثقل كاهل المجتمع ويكلفه تبعات جسام.
- لمشكلة البطالة أسباب متعددة منها الداخلية وتعود أساسا إلى التأثير السلبي للسياسة الاقتصادية، تناقص معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض فرص العمل المتاحة بالإضافة إلى تأثير معدل النمو السكاني، عدم كفاية السوق الداخلية وزيادة حجم الواردات بالسنة للصادرات وانخفاض مستوى معيشة الكثير من الأسر. وتتمثل الأسباب الخارجية في ارتفاع معدل التضخم، الركود الخارجي، انخفاض قيمة الصادرات وانخفاض الطلب عليها وتراجع مستوى فرص العمل المتاحة بالخارج.
- لقد أوضحت نتائج قياس العلاقة بين متغيري التعليم العالي والبطالة التأثير الإيجابي لأعداد خريجي التعليم العالي على معدل البطالة منذ 1982 وأن العلاقة معنوية

ويعني ارتفاع قيمة معامل التحديد ارتفاع القوة التفسيرية للتعليم في تفسير التغيرات في معدل البطالة.

الخاتمة

وبشكل أساسي تتطلب تلبية حاجة المجتمع وتنمية الاقتصاد العمل على تذليل العقبات المتمثلة في الأسباب الخارجية و الداخلية للبطالة المذكورة ومعالجة أسباب عدم قدرة نظام التعليم العالي على تزويد سوق العمل بما يحتاجه من قوة عمل مؤهلة. وتتحقق هذه الغاية بضرورة ربط التخطيط التعليمي بالتخطيط الاقتصادي في إطار خطة التنمية²² لتفادي تخريج قوى عاملة غير مرغوب فيها من خلال:

- الحيلولة دون انتشار البطالة بشكل كبير بإيجاد رؤية موحدة وشاملة تشترك فيها وزارات التربية، التعليم العالي، الزراعة والري، الصناعة والمالية تجعل من حدة مشكلة البطالة حداً أدنى ويصير بموجبها التعليم العالي المخلص من الفراغ وآفة البطالة بأنواعها وتصبح القوة البشرية مشغولة ومنتجة²³.

- رغم أهمية عنصر التعليم من الضروري الانتباه لاحتياجات المجتمع في كل تخصص لتفادي حدوث البطالة في أي مجال مما يؤكد الحاجة لإستراتيجية جدوى تعليم الطلبة ما يحتاجه الوطن بالفعل ويستوفى هذا الأمر بالنظر في تطوير البنى التحتية الصناعية، الزراعية والإنتاجية الأساسية وتحديد جدوى الإنتاج المحلي للقطاعات الخاص والعام.

- العمل على احتواء القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي بوضع

المعايير والروابط

التي تنظم أنشطته المختلفة نظراً لقدرته الاستيعابية على امتصاص فائض البطالة.

- لا يغفل ما تقدم وجوب التنسيق بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي²⁴ مع ضرورة التمييز بين الرغبة في اختيار التخصص الذي قد لا يتوافر له مجالاً للعمل مستقبلاً وبين ما هو ممكن مهنيًا واقتصاديًا.

- ما دامت الدولة غير قادرة على توفير العمل لجميع الشباب خريجي الجامعة وعليه فمن الضروري أن يصبح التكوين الجامعي وسيلة لدفع الشباب المتخرجين إلى الإبداع من خلال السعي إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة. هذا، مع مواصلة تطبيق برامج المشروعات الصغيرة و تنميتها والعمل على توفير التمويل لها والتقليل من الإجراءات والقيود المرتبطة بها لامتناس العمالة الزائدة.

- العمل على إبعاد عنصر التحيز والأخذ بالعوامل الموضوعية (مؤهل، خبرة.. الخ) عند تشغيل خريجي الجامعات.

الهوامش

1- فايز مراد مينا (2001)، "سياسات التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية وأثر ذلك على الأسرة المصرية" مجلة مصر المعاصرة، العددان (463 - 364)، ص 316.

2- Psacharopoulos , G. and H.A. Patrios, (2002), "Returns to Investment in Education : A Furter Update" The Word bank, Policy Research Working, N° (2881), 3P,2- آدم سميث، ثروة الأمم ، 1776

4- حسين محمد المطوع، اقتصاديات التعليم، دار القلم، الامارات العربية المتحدة، دبين 1987

- 5- كانت سنة 1960 بداية الاهتمام الجاد باقتصاديات التعليم عندما ألقى T W SCHELTZ محاضرة شهيرة أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية لتصبح نوعا مستقلا من الدراسات الاقتصادية.
- 6- الأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الجزء 1 الطبعة رقم 1.
- 7- رمزي زكي (1997)، "الاقتصاد السياسي والبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة" مجلة عالم المعرفة، العدد (226)، ص22.
- 8-Galal , Ahmed (2002), « The paradox of education and unemployment in Egypt », Working paper N° (67), ECES, Marsh,P1.
- 9- محمد محروس إسماعيل (1989) التعليم العالي والبطالة في مصر لمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، تحرير محمد سلطان أبو علي (الموارد البشرية والبطالة) القاهرة: 23 - 25 نوفمبر ص ص 7 - 20.
- 10- عوض مختار هلودة (1989)، البطالة في مصر: قياسها وأساليب علاجها"، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين المصريين، ص، ص 12 - 18.
- 11- جابر عبد الجواد الجزائر (2007)، "قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في مصر في ظل اقتصاديات السوق"، مجلة مصر المعاصرة العدد (449 - 450)، ص، ص 122 - 123.
- 12- على سبيل المثال لا الحصر من الدراسات التي قامت بها وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية والديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر:
- "التعليم والامية في الجزائر حسب بيانات التعدادات السكانية 1966، 1977 و 1987" مجلة إحصائيات العدد (34) الجزائر.
- "تطور قطاع التربية والتكوين بين 1962 و 1985" مجلة إحصائيات العدد (07) الجزائر.
- "التأثير في النظام التعليمي: التطور والنوعية" مجلة إحصائيات العدد (12) الجزائر.
- "التعليم في الجزائر من 1962 و 1990" مجلة إحصائيات العدد (24) الجزائر.
- مجلة معطيات إحصائية العدان (343) و (411) الجزائر.
- 13- قالا أحمد ، « The paradox of education and unemployment in Egypt » المرجع السابق.
- 14- صلاح الدين سيد محمد (2001)، سياسات التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية وأثرها على الأسرة المصرية"، مجلة مصر المعاصرة، العدان (463 - 464)، ص 316.
- 15- تؤكد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية منذ 1972 أن مبالغ الميزانية المخصصة لوزارة التعليم العالي سجلت ارتفاعا مستمرا وهي تفوق مثيلتها في قطاع التربية والتعليم مع تسجيل تزايد في هذا الفارق في كل سنة.
- 16- إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة 1990 - 2008.
- 17- الديوان الوطني للإحصائيات، مجلة معطيات إحصائية "نشاط، شغل وبطالة" نشرة رقم 411 الجزائر 2005.
- 18- يشمل العامل غير المأجور المستخدم، كل من يعمل لحسابه وأعضاء التعاونية المنتجين وبذلك يكون العمل عمل مأجور يقوم بخدمة لصالح العائلة، له مؤسسة صناعية، تجارية، خدمية أو مستثمرة فلاحية.
- 19- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية للسنوات 1963 - 2008.
- 20- نجلاء الأهواني (1993)، "ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري"، مجلة مصر المعاصرة العدد (433-434)، ص، ص 122 - 123.
- 21- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "البحث الديمغرافي 1970: التشغيل والبطالة"، الجزائر.
- 22- أحمد إسماعيل حجي (2002)، "اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي"، القاهرة، دار الفكر العربي.
- 23- يعقوب أحمد الشراح (2002)، "التربية وأزمة التنمية البشرية"، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص323.
- 24- محمد سيف الدين فهمي (2004)، "التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته"، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.